



الميزانية الاقتصادية التوقعية

لسنة 2011

يناير 2011

الفهرس

2	الفهرس
3	ملخص
12	1- المحيط الدولي
13	1-1- النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى
19	1-2- تطور أسعار المواد الأولية
20	2- تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010
20	1-2- النمو الاقتصادي
24	2-2- تطور مكونات الناتج الداخلي الإجمالي
26	3- الآفاق الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2011
26	1.3- الفرضيات المعتمدة في التوقعات
27	2.3- النمو الاقتصادي
31	3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي
33	4-3- تمويل الاقتصاد
33	1.4.3- الدخل الوطني الإجمالي المتاح والادخار الوطني
34	2.4.3- المالية العمومية
35	3.4.3- المالية الخارجية
36	4.4.3- الكتلة النقدية ومقابلاتها
39	الملحقات الإحصائية

سيعرف النشاط الاقتصادي الوطني، خلال سنة 2011 نموا ب 4,6% عوض 3,3% المقدرة سنة 2010، نتيجة تحسن العوامل الداخلية والخارجية لنمو الناتج الداخلي الإجمالي، خاصة مواصلة دعم السياسة المالية والنقدية للطلب الداخلي وتحسن المبادلات الخارجية.

وستؤدي هذه التطورات إلى مواصلة، الأنشطة غير الفلاحية، خلال سنة 2011 لنموها بنفس الوتيرة المقدرة سنة 2010، أي بحوالي 5%. وبخصوص القطاع الأولي، الذي يعتمد على فرضية سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب والمتوقع في حدود 70 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2010-2011، فإنه سيسجل نموا متواضعا ب 2% سنة 2011، بعد انخفاض بحوالي 7,1% سنة 2010. وفيما يتعلق بالتضخم، سيسجل السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ب 2,5% عوض 0,8% المقدرة سنة 2010.

➤ المحيط الدولي

تؤكد التوقعات الجديدة الصادرة عن المنظمات الدولية¹، الانتعاش الذي عرفه نمو الاقتصاد العالمي ابتداء من سنة 2010، ويتوقع أن يتعزز خلال سنة 2011 و 2012. وقد تمت مراجعة هذه التوقعات نحو الارتفاع، مقارنة مع جاء في خريف سنة 2010، رغم صعوبات الدين العمومي لبعض الدول المتقدمة واستمرار الاختلالات الماكرو اقتصادية، خاصة المتعلقة بسوق الشغل والمبادلات الخارجية.

وعلى هذا الأساس، سيسجل الاقتصاد العالمي نموا بنسبة 4,4% سنة 2011 و 4,5% سنة 2012 عوض 5% المقدرة سنة 2010. ورغم انخفاض وتيرة النمو المتوقع خلال سنة 2011 و 2012 مقارنة مع سنة 2010، لكنها ستأخذ منحى يعكس التطور الحقيقي لدينامية الاقتصاد العالمي، والذي عرف سنة 2010 معدلات نمو موجبة مقابل المعدلات السالبة المسجلة سنة 2009. بالإضافة إلى ذلك، سيتقلص تأثير العوامل التحفيزية على النمو الاقتصادي خلال سنة 2010 وكذا سياسات الإقلاع التي اعتمدها اقتصاديات الدول المتقدمة

¹ حسب الأفاق الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي خلال شهري أكتوبر 2010 ويناير 2011، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و اللجنة الأوروبية لشهر دجنبر 2010.

والصاعدة، فاسحة المجال لآليات السوق.

وفي هذا السياق، صادقت دول مجموعة G20، على سياسات اقتصادية جديدة لمواكبة هذا الانتعاش على المدى القصير والمتوسط، عبر تفعيل العوامل البنوية للإقلاع الاقتصادي. وتندرج هذه السياسات في مسلسل تنظيم الأسواق المالية، بمنح اهتمام كبير لتدبير المؤسسات المالية العالمية، بهدف ضمان الشفافية والعدالة للعلاقات الدولية الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، تعالج هذه السياسات آليات اقتصادية، لاستعادة التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد العالمي. واعتمدت اقتصاديات الدول المتقدمة والصاعدة والنامية سياسات متباينة، تهدف إلى تقوية صادرات الدول المتقدمة وتعزيز الطلب الداخلي الخاص للدول الصاعدة والنامية.

وإجمالاً، ستساهم جميع المناطق الاقتصادية الكبرى في تعزيز الانتعاش الاقتصادي، خاصة اقتصاديات الدول المتقدمة، التي تضررت بشدة جراء الأزمة العالمية، حيث سجلت نمواً سالباً بـ 3,4% سنة 2009 مقابل ارتفاع بـ 2,6% بالنسبة للدول الصاعدة والنامية. وهكذا، ستعرف اقتصاديات الدول المتقدمة نمواً بـ 2,5% سنة 2011 عوض 3% سنة 2010.

وبخصوص اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، فإنها ستواصل تسجيل نمو قوي بنسبة 6,5% سنة 2011 عوض 7,1% سنة 2010، مستفيدة من النتائج الجيدة التي يتوقع أن تعرفها اقتصاديات الدول الآسيوية واقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واقتصاديات إفريقيا جنوب الصحراء، التي صمدت في وجه الأزمة الاقتصادية العالمية وسجلت معدلات نمو موجبة.

وستؤدي دينامية نمو الاقتصاد العالمي والتي يتوقع أن تتواصل خلال سنة 2012، إلى جانب انخفاض عرض المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية، نتيجة الظروف المناخية غير الملائمة، إلى ارتفاع الأسعار الدولية، خاصة أسعار البترول والمنتجات الغذائية الأساسية. ومن المرتقب أن يسجل متوسط سعر البترول الخام الذي وصل إلى 79 دولاراً

سنة 2010 ارتفاعا إلى 90 دولارا للبرميل سنة 2011 وهو نفس مستوى سنة 2008. وستسجل أسعار المواد الأساسية بدورها ارتفاعا ب 11% سنة 2011 مقابل زيادة ب 23% سنة 2010.

بالإضافة إلى ذلك، سيعرف تطور قيمة اليورو مقابل الدولار تحسنا للعملة الأوروبية بالمقارنة مع الدولار الأمريكي، حيث ستصل إلى 1,39 سنة 2011 عوض 1,33 سنة 2010. وبالتالي ستراجع تنافسية اقتصاديات منطقة اليورو مقارنة بتنافسية المنتجات الأمريكية.

وستواصل اقتصاديات الدول المتقدمة نهج سياسة نقدية مرنة، ستساعد على امتصاص التضخم المستورد والتحكم بذلك، في ارتفاع أسعار الاستهلاك في حدود 1,6%. وبالمقابل، ستعرف الدول الصاعدة والنامية، خاصة الدول غير المنتجة للنفط، زيادة في الأسعار الداخلية، سنة 2011 بحوالي 6%.

ورغم ارتفاع الأسعار العالمية، فإن الطلب العالمي سيدعم التجارة العالمية، لتواصل منحى نموها المرتفع، حيث سيسجل حجمها من السلع و الخدمات، زيادة ب 7,1% سنة 2011 عوض 12% سنة 2010 وانخفاضا ب 10,7% سنة 2009.

➤ الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2010

تأثر الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010 بالارتفاع الكبير الذي عرفته الأسعار الدولية للمنتجات الأساسية في الأسواق العالمية، وذلك نتيجة التطورات التي عرفها المحيط الدولي. وموازية مع ذلك استفاد الاقتصاد الوطني من فرص استفادة الصادرات المغربية من أسواق جديدة.

ومكنت السياسات المالية المتبعة خلال سنة 2010، خاصة الزيادة في نفقات دعم أسعار المواد الاستهلاكية، التي انتقلت من 14 مليار درهم المصادق عليها في القانون المالي برسم نفس السنة إلى 25 مليار درهم، من امتصاص تأثير ارتفاع الأسعار الدولية والتحكم في التضخم الداخلي. وموازية مع ذلك، مكنت السياسة النقدية المرنة المعتمدة، لمواجهة

تراجع السيولة من المحافظة على القوة الشرائية للأسر ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وهكذا عرفت الأسعار الداخلية للاستهلاك، ارتفاعا طفيفا ب 1%، في حين لم يتعد ارتفاع السعر الضمني للنواتج الداخلي الإجمالي نسبة 0,8%.

وساهم التحكم في تطور الأسعار الداخلية، وارتفاع إجمالي الاستثمار العمومي خلال سنة 2010 وكذا مواصلة الإجراءات المتخذة من طرف لجنة اليقظة الإستراتيجية التي أنشأتها الحكومة سنة 2009، في الحفاظ على دينامية الطلب الداخلي والخارجي.

وهكذا، عرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010، نموا قدر ب 3,3% عوض 4,9% سنة 2009 و 5,6% سنة 2008، نتيجة انتعاش الأنشطة غير الفلاحية بوتيرة قدرت ب 5%، والتي مكنت من تغطية الانخفاض الذي سجلته أنشطة القطاع الأولي ب 7,1% سنة 2010 مقارنة بالنتائج الجيدة المسجلة سنة 2009.

وعلى مستوى استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي، وبالإضافة إلى تعزيز الطلب الداخلي للنمو الاقتصادي خلال سنة 2010، فقد استفاد كثيرا من الدينامية الجديدة للطلب الخارجي. وعرفت الصادرات من السلع والخدمات بالحجم خلال سنة 2010، ارتفاعا ب 14,4%، أي بوتيرة تفوق تلك التي سجلتها الواردات والتي قدرت ب 5,7%. وهكذا ساهم صافي الصادرات ب 1,9 نقطة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بعد مساهمة سالبة بأقل من 2,8 نقطة بين سنتي 2007 و 2009.

وبخصوص الطلب النهائي الداخلي، فإن مساهمته في النمو لم تتجاوز 1,4 نقطة خلال سنة 2010، نتيجة تراجع التغير في المخزون الذي لم يمثل سوى 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 6,2% سنة 2009، حيث سجل مساهمة سالبة في النمو ب 2,5 نقط بعد المساهمة الإيجابية ب 1,2 سنة 2009. في حين حافظ كل من استهلاك الأسر والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت على مستويات مساهماتها السابقة في النمو، لتسجل على التوالي 2,5 و 1,1 نقطة خلال سنة 2010.

وعلى مستوى تمويل الاقتصاد، سيعرف الادخار الداخلي تراجعاً بحوالي نصف نقطة بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي ليستقر في 24,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، في حين سترتفع حصة الثروات المتراكمة الموجهة لاستهلاك الأسر. وسيسجل الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي زيادة ب 4,1% سنة 2010 مقابل ارتفاع للاستهلاك النهائي الوطني 4,8%.

غير أن، تحسن صافي المداخل الواردة من باقي العالم، خاصة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، والتي وصلت حصتها إلى 6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 عوض 6,8% سنة 2009، قد مكنت الادخار الوطني من تسجيل معدل بلغ حوالي 31,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010.

وموازاة مع ذلك، تراجعت حصة الاستثمار الإجمالي (المتكون من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون)، لتصل إلى 34,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 عوض 36% سنة 2009. ويعزى ذلك إلى تراجع التغير في المخزون بحوالي نقطة ونصف بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي واستمرار التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في مستواه. ورغم انخفاض معدل الاستثمار الإجمالي، فقد أفرز حساب الادخار-الاستثمار عجزاً في التمويل بلغ 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض العجز الحاد بحوالي 5% سنة 2009.

➤ آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011

سيتميز الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011، اعتماداً على المقترضات المدرجة في القانون المالي لهذه السنة، بمواصلة الطلب النهائي الداخلي لديناميته، خاصة الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة وتوسع الاستثمار العمومي والخاص. وسيتعزز الطلب الداخلي بارتفاع استثمارات الإدارات العمومية ب 21,4% ونفقات دعم أسعار الاستهلاك في حدود 17 مليار درهم. كما سترتفع نفقات موظفي الدولة بحوالي 7%، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير ضريبية لصالح المقاولات الصغرى.

ومن جهتها، ستواصل السياسة النقدية المتبعة من طرف بنك المغرب تأمين التمويل الكافي لحاجيات المتعاملين الاقتصاديين. ويتوقع أن تواصل القروض على الاقتصاد، خلال سنة 2011، منحها التصاعدي ودعم الطلب الداخلي، بعد أن عرفت خلال السنتين الماضيتين ارتفاعا قدر ب 10% كمتوسط سنوي.

كما سيواصل الطلب الخارجي على السلع والخدمات، خاصة السياحة الدولية، دعمه للنشاط الاقتصادي الوطني، حيث سيرتفع الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ب 6% سنة 2011 عوض 8% سنة 2010، بعد تراجع كبير ب 11% خلال سنة 2009. ويتوقع أن تعرف مداخل السياحة الدولية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نفس منحنى التطور المسجل خلال سنة 2010. وترتكز الفرضيات المعتمدة، في هذا الإطار، على معدلات نمو ستصل إلى 11% بالنسبة لمداخل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ستمثل ما يعادل 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي أي نفس مستوى متوسط السنوات الثلاثة الأخيرة.

غير أنه يتوقع أن تتأثر الأسعار الداخلية، بارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية، حيث تبين توقعات سنة 2011 ارتفاعا في أسعار الواردات بنسبة 7,2% عوض 6,7% سنة 2010. وأخذا بعين الاعتبار التدابير المالية المعتمدة لدعم أسعار الاستهلاك، ستنزاد الأسعار الداخلية حيث سيسجل السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ب 2,5%.

بالإضافة إلى ذلك، سيستفيد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011 من موسم فلاحي واعد، حيث تبدو الظروف المناخية التي سادت منذ بداية هذا الموسم ملائمة، سواء من حيث حجم التساقطات المطرية أو من ناحية توزيعها في الزمان والمكان. وحسب المعطيات المتوفرة حاليا، تبدو فرضية 70 مليون قنطار كمتوسط إنتاج للحبوب، واقعية.

وإجمالا، سيسجل النشاط الاقتصادي الوطني تحسنا في وتيرة نموه ب 4,6% سنة 2011 عوض 3,3% المقدرة سنة 2010، نتيجة المساهمة المهمة للأنشطة غير الفلاحية كما كان عليه الحال خلال سنة 2010.

وأخذاً بعين الاعتبار لفرضية تحقيق سيناريو 90 مليون قنطار كإنتاج للحبوب خلال الموسم الفلاحي 2010-2011، سيعرف النمو الاقتصادي الوطني، تحسناً بنصف نقطة ليصل إلى حوالي 5,1% عوض 4,6% المعتمدة في السيناريو المتوسط.

وبناء على فرضية تحقيق النمو الاقتصادي الوطني لنسبة 4,6%، فإن القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية، ستعرف تحسناً ب 5% سنة 2011. وتعد هذه الزيادة بنوية أكثر منها ظرفية، حيث أن الارتفاع المسجل سنة 2010 أتى بعد نمو ضعيف قدر ب 1,3% سنة 2009. وسترتفع القيمة المضافة للقطاع الثانوي بوتيرة قريبة من منحى نموها الطبيعي، أي بحوالي 3,8%، عوض 6,6% سنة 2010، في حين ستستعيد أنشطة الخدمات تدريجياً نتائجها التي سجلتها قبل الأزمة الاقتصادية، حيث ستحقق نمواً بحوالي 5,5% سنة 2011 عوض 4,4% سنة 2010.

وبخصوص القطاع الأولي، واعتماداً على فرضية سيناريو متوسط بالنسبة لإنتاج الحبوب (70 مليون قنطار) وتعزيز النتائج الجيدة للمكونات الأخرى للقطاع، خاصة الزراعات الصناعية وتربية الماشية والصيد البحري، فإنه سيسجل نمواً ب 2% سنة 2011.

وإجمالاً، ستساهم أنشطة الخدمات في النمو الاقتصادي ب 3,3 نقط سنة 2011، أي حوالي نفس المستوى المسجل خلال سنة 2010، في حين لن تتعدى مساهمة القطاع الثانوي، نقطة واحدة عوض 1,7 نقطة سنة 2009. وبالمقابل، ستساهم أنشطة القطاع الأولي ب 0,3 نقطة عوض مساهمة سالبة ب 1,1 نقطة سنة 2010.

ويتضح من خلال تطور مكونات الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم، أن الطلب الداخلي سيرتفع ب 5%، أي بوتيرة أقل من المتوسط 7,2% خلال الفترة 2006-2009. وسيفرز هذا التباطؤ تراجعاً لمساهمة الطلب الداخلي في النمو. وفي هذا الأفق، سيواصل حجم الاستهلاك النهائي الوطني للسنة السادسة على التوالي تسجيل معدلات نمو تفوق نسبة 4%، حيث سترتفع وتيرة نموه لتصل إلى 4,9% سنة 2011. وسيعرف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، المدعم بالاستثمارات العمومية، ارتفاعاً بحوالي 6,5%. وسيبقى ارتفاع

استهلاك الإدارات العمومية معتدلاً، حيث لن يتعد خلال سنة 2011 نسبة 3%، إلا أنه يتجاوز نسبة 1,8% المسجلة سنة 2010. ويعزى ذلك إلى سياسة تقليص النفقات العمومية.

وعلى مستوى المبادلات الخارجية للسلع والخدمات بالحجم، ستواصل الصادرات خلال سنة 2011 ديناميتها التي عرفت خلال سنة 2010، خاصة الخدمات السياحية، حيث سترتفع الصادرات من السلع والخدمات بحوالي 7,9% عوض 14,4% المقدرة سنة 2010. ومن جهتها ستستفيد الواردات من التأثير المضاعف لدينامية الطلب الداخلي، ومن تأثير تفكيك التعريف الجمركية المطبقة في إطار اتفاقيات التبادل الحر، حيث ستسجل ارتفاعاً ب 6,3% سنة 2011 عوض 5,7% خلال السنة الماضية. وسيبرز هذا التطور المتباين لمنحى معدلات نمو مكونات التجارة الخارجية، مساهمة شبه منعدمة لصافي الصادرات من السلع والخدمات عوض مساهمة موجبة ب 1,9 نقطة سنة 2010 ومساهمات سالبة خلال الفترة 2009-2007.

وستقرز المبادلات الخارجية من السلع والخدمات، بالأسعار الجارية، تفاقماً طفيفاً لرصيد الموارد ليسجل عجزاً بحوالي 11,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 10,3% سنة 2010.

وعلى مستوى تمويل الاقتصاد، يتضح من خلال توقعات سنة 2011، ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالقيمة (استهلاك الأسر واستهلاك الإدارات العمومية) ب 7,8%، وهي وتيرة تفوق بشكل طفيف منحى تطور الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي الذي سيسجل نمواً ب 7,2%. وبعبارة أخرى، سيواصل الادخار الداخلي، منحاه التنزلي بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي سيصل معدل الادخار الداخلي إلى 24,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 24,6% سنة 2010.

وستعرف حصة صافي المداخل الواردة من باقي العالم، ارتفاعاً لتصل إلى 7,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 6,9% سنة 2010. و يعزى ذلك جزئياً إلى ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتي ستؤدي إلى تحسن الدخل الوطني

الإجمالي المتاح ب 8,1% عوض 5,1% سنة 2010. وبالتالي، سيصل الادخار الوطني إلى 32% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 31,5% سنة 2010.

وبالإضافة إلى ذلك، سيرتفع معدل الاستثمار الإجمالي ليصل إلى 35,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 34,2% سنة 2010. وبذلك ستتفاقم حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني لتتنقل من 2,7% سنة 2010 إلى 3,6% سنة 2011. ويمكن تفسير هذا المنحى بالتراجع الطفيف للمالية الخارجية نتيجة تفاقم عجز الموارد.

وستتميز المالية العمومية بدورها، خلال سنة 2011 بالتحكم في النفقات الجارية التي ستعزز مستوى نموها سنة 2010، لتصل إلى 21,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعزى ذلك إلى الارتفاع المعتدل في كتلة الأجور ب 7% وإلى مجهودات تقليص النفقات الأخرى وإلى التراجع الطفيف لنفقات الموازنة المعتمدة بالقانون المالي. كما سترتفع نفقات استثمارات الإدارات العمومية ب 21,4% سنة 2011. واستنادا إلى الارتفاع المتوقع للمداخل الجارية بحوالي 8% فإن ميزانية الدولة، ستفرز تقلصا للعجز الإجمالي ليصل إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 4,2% سنة 2010.

وفي هذا السياق، ستعرف الكتلة النقدية ارتفاعا بوتيرة 9% سنة 2011، عوض 12,6% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2005-2009. ويعزى هذا المنحى، الذي اعتمد على استقرار السيولة النقدية، إلى استقرار صافي الموجودات الخارجية وارتفاع وتيرة القروض على الاقتصاد ب 10%. وتجدر الإشارة إلى أن السوق النقدي، قد تميز خلال سنة 2010 بزيادة معتدلة للكتلة النقدية ب 4,8%، نتيجة استقرار صافي الموجودات الخارجية وتباطؤ القروض على الاقتصاد التي لم ترتفع سوى ب 7,4% عوض 15% كمتوسط سنوي للفترة 2005-2009.

سيعرف الاقتصاد العالمي، خلال سنة 2011، استنادا إلى التوقعات الاقتصادية الصادرة عن المنظمات الدولية²، ارتفاعا ب 4,4% بعدما سجل انتعاشا ب 5% سنة 2010. غير أن هذا الانتعاش، الذي يبقى متباينا، سيستمر في الاستفادة من دعم اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، التي ستسجل إجمالا، نموا ب 6,5% سنة 2011 عوض 7,1% سنة 2010. وبخصوص اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنها ستعرف انتعاشا متواضعا بوتيرة 2,5% سنة 2011 بعد 3% سنة 2010. بينما ستعرف منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، نموا ب 1,5% سنة 2011، عوض 1,8% سنة 2010.

وقد استفادت دينامية الاقتصاد العالمي خلال سنة 2010 من العوامل الظرفية، خاصة مخططات الإقلاع وتراكم المخزونات، الشيء الذي حفز طلب اقتصاديات الدول المتقدمة بعد الركود الاقتصادي. ونتيجة لتراجع التحفيزات العمومية، سيتباطأ تأثير هذه العوامل، حيث يستوجب استمرار انتعاش نمو الاقتصاد العالمي أسسا متينة تركز على الطلب الخاص وعلى سياسات اقتصادية جديدة تواكب الانتعاش الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن السياسات التي تم تنفيذها منذ نونبر 2008، في إطار مجموعة G20، لم تعد تهدف فقط إلى مواجهة آثار الركود الاقتصادي لسنة 2009، بل أيضا إلى وضع إطار متوازن ومستدام لنمو اقتصادي قوي.

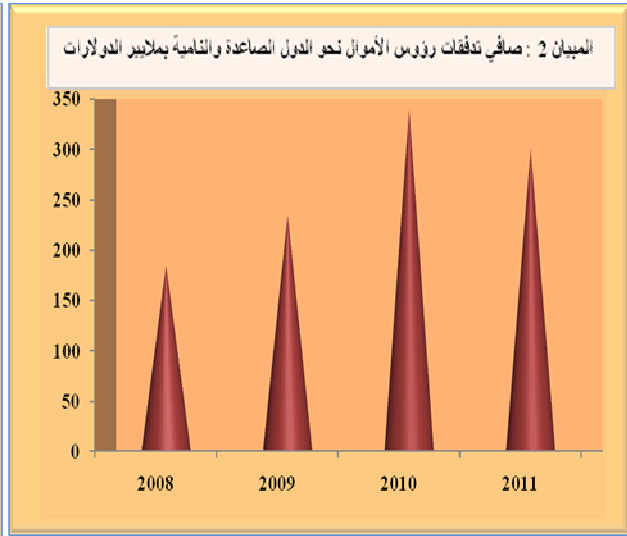
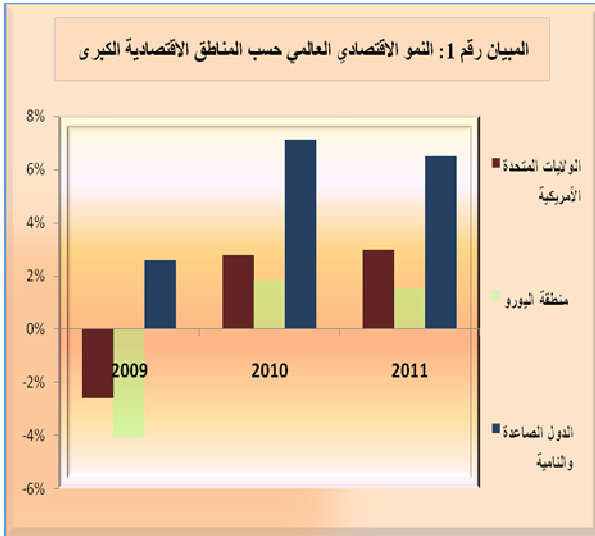
ولتحقيق ذلك، تمحورت السياسات الاقتصادية العالمية حول ما يلي :

♣ السياسات الماكر واقتصادية: ويتعلق الأمر بإعادة التوازن الداخلي والخارجي للنشاط الاقتصادي انطلاقا من سنة 2011، حيث يركز التوازن الداخلي على تعزيز الطلب الداخلي في الدول الصاعدة والنامية، وذلك لتحسين الميزانية العمومية، والنهوض باستهلاك الأسر واستثمارات المقاولات. ويقوم التوازن الخارجي، على دعم صادرات اقتصاديات الدول المتقدمة التي تسجل تفاقما في العجز الخارجي، في حين يجب تقليص دور صادرات اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية التي تسجل فائضا في المبادلات الخارجية.

² الأفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي لشهر يناير 2011، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و اللجنة الأوروبية لشهر دجنبر 2010.

♣ **إصلاح القطاع المالي:** ويتعلق الأمر، بصفة عامة، بتعزيز الركائز الأربعة لنظام مالي قوي، عبر: تحسين الجانب التنظيمي وتفعيل الرقابة وتنمية آليات مراقبة المؤسسات المالية الكبرى، وتنفيذ معايير جديدة للتنظيم المالي.

♣ **الحكامة الدولية:** وأدت النتائج الاقتصادية الجيدة التي سجلتها الدول الصاعدة خلال السنوات الأخيرة إلى تحسن إدارة شؤون المؤسسات المالية العالمية. وقد صادقت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي خلال أكتوبر 2010 على مجموعة من الإصلاحات، ويتعلق الأمر خاصة بتحويل أكثر من 6% من الحصص المحددة للنسبة المئوية لحق التصويت لصالح الأسواق الصاعدة والنامية. وهكذا، أصبحت بعض الدول الصاعدة كالبرازيل وروسيا والهند والصين والتي تشكل ما يسمى مجموعة، من الأعضاء العشرة الأوائل داخل صندوق النقد الدولي.



1-1- النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى

سيواصل الاقتصاد العالمي، خلال سنة 2011 ارتفاعه بوتيرة مدعومة، وذلك رغم الصعوبات التي يعرفها الدين السيادي لبعض الدول المتقدمة، واستمرار الاختلالات الماكر واقتصادية، خاصة أسواق الشغل والمبادلات الخارجية. وهكذا، يعزى انتعاش النمو

الاقتصادي العالمي إلى عدة عوامل، نذكر منها على الخصوص: المصادقة على مخططات تحسين الوضعية المالية على المدى المتوسط، خاصة بمنطقة اليورو، وتوسع التجارة العالمية والعودة المكثفة لتدفقات رؤوس الأموال نحو الدول الصاعدة والنامية.

ويتطلب تحقيق نمو اقتصادي مستدام، الذي يركز على الطلب الخاص، نهج اقتصاديات الدول المتقدمة لسياسة نقدية جد مرنة، في حين يستوجب ظهور بواذر ارتفاع التضخم في الدول الصاعدة والنامية، نهج سياسة نقدية تهدف إلى التحكم في ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك وأسعار الأصول المالية.

➤ الولايات المتحدة الأمريكية

سيواصل الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 2011، انتعاشه بوتيرة معتدلة في حدود 3%، والتي تبقى أقل من 3,4% كمتوسط للنمو خلال الفترة 1992-2005. ويعزى ارتفاع النشاط الاقتصادي ب 2,8% خلال سنة 2010، أساسا إلى التدابير العمومية للإقلاع الاقتصادي والمساهمة الموجبة للمخزونات في النمو، والتي ارتفعت إلى 1,5 نقطة مقابل -0,6 نقطة سنة 2009. ومن جهته، سجل الاستثمار الإجمالي زيادة ب 3,2% سنة 2010 بعد انخفاض بنسبة 15,5% سنة 2009، نتيجة تحسن الوضعية المالية وإنجاز المشاريع الاستثمارية التي أجلت خلال سنة 2009.

وهكذا، فقد ساهمت السياسة النقدية المرنة، التي تميزت بمعدلات فائدة منخفضة (تحديد معدل الفائدة الرئيسي في مستوى أقل من 0,25%)، في انتعاش الاستثمار الإجمالي خلال سنة 2010. وموازية مع ذلك، سجل استهلاك الأسر، والذي يمثل 70,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، تحسنا طفيفا ب 1,6% سنة 2010، نتيجة الانتعاش المتواضع للقدرة الشرائية للأسر.

وتجدر الإشارة إلى أن تباطؤ الطلب الداخلي سيؤدي إلى تراجع معدل التضخم، حيث من الممكن أن يحدث انكماش اقتصادي، مصحوبا بنمو متواضع. ولمواجهة هذا الوضع، لجأ البنك الفيدرالي الأمريكي إلى نهج سياسة نقدية جديدة، عبر مخطط ثاني للتوسع النقدي. ويصل الغلاف المالي المرصود لذلك إلى حوالي 600 مليار دولار، أي ما يمثل 4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

ويهدف هذا المخطط (QE2)، الذي سيعرف انطلاقته خلال سنة 2011، على اقتناء مكثف لسندات الخزينة من أجل تخفيض معدلات الفائدة على المدى الطويل وعلى تشجيع استثمارات المقاولات واستهلاك الأسر. وسيتم طرح هذه السيولة³ التي ستصل إلى حوالي 75 مليار دولار شهريا، في السوق النقدي خلال النصف الأول من سنة 2011.

وسيعرف النشاط الاقتصادي خلال سنة 2011 ارتفاعا ب 3%، نتيجة التدابير المالية الجديدة⁴ المصادق عليها أواخر سنة 2010، كالحفاظ على المزايا الضريبية وتوسيع نطاق التعويضات على البطالة.

➤ اليابان

عرف نمو الاقتصاد الياباني خلال سنة 2010، ارتفاعا ب 4,3% بعد انخفاض حاد ب 6,3% المسجل سنة 2009. ويمكن تفسير هذه النتيجة بتوسع الصادرات، نتيجة انتعاش الطلب خاصة في الدول الآسيوية والآثار الايجابية للتدابير التحفيزية على استهلاك الأسر (1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010). وهكذا، ساهم صافي الصادرات بشكل كبير في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,2 نقطة سنة 2010، في حين بلغت مساهمة الطلب الداخلي 1,4 نقطة.

غير أن النشاط الاقتصادي الياباني، سيعرف خلال سنة 2011 تباطؤا في وتيرة نموه، حيث سيسجل نسبة 1,6%، نتيجة تراجع دينامية الصادرات التي لن تتجاوز نسبة نموها 4,8% عوض 24,7% سنة 2010، حيث ستستقر مساهمتها خلال سنة 2011 في حدود 0,2 نقطة. ويعزى هذا المنحى الذي عرفته الصادرات باستقرار الطلب الخارجي للدول الآسيوية، وبارتفاع قوي للين الياباني، الشيء الذي سيؤثر على القدرة التنافسية للسلع والخدمات اليابانية.

³ غير أن، المبلغ المرصود لتنفيذ مخطط QE2 هو أقل من الغلاف المالي المخصص للمخطط الأول QE1 والذي تم تنفيذه سنة 2008، أي بما يناهز 1400 مليار دولار، وأقل كذلك من الغلاف المالي المرصود لمخطط النهوض بالاقتصاد الصيني المقدر بحوالي 4000 مليار يوان (14% من الناتج الداخلي الإجمالي للصين سنة 2010).

⁴ تمديد بعض الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الحكومة السابقة خاصة التحفيزات الجبائية لفائدة الأسر والمقاولات.

وبالموازاة مع ذلك، سيعرف استهلاك الأسر تحسنا طفيفا ب 1%، الشيء الذي يبرز أن الاستثمار الإجمالي سيصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الياباني خلال سنة 2011، حيث سيرتفع ب 2,6%، ليضع بذلك حدا للمنحى التنزلي الذي عرفه منذ سنة 2002.

وفيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، وبعد الصعوبات التي ميزت أسواق الدين العمومي للعديد من الدول، اتبعت اليابان مخططا، يهدف إلى استقرار نسبة الدين (التي ستمثل 195,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011) خلال السنوات الثلاث المقبلة، وتخفيض عجز الميزانية إلى 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق سنة 2015 عوض 6,4% سنة 2011. ومع ذلك، سيواصل الاقتصاد الياباني انكماشه، نتيجة الارتفاع المرتقب لمعدل البطالة والذي سيؤدي بدوره إلى تراجع الدخل والقدرة الشرائية للأسر.

➤ منطقة اليورو

تشير الآفاق الجديدة إلى تحسن وتيرة نمو اقتصاديات منطقة اليورو، مقارنة بالتوقعات الصادرة خلال ربيع سنة 2010، وذلك رغم الصعوبات التمويلية لبعض الدول الأعضاء. وإجمالا، سيرتفع النشاط الاقتصادي بنسبة 1,5% سنة 2011، بعد ما سجل انتعاشا ب 1,8% سنة 2010. وبدأت اقتصاديات منطقة اليورو، تدريجيا بإرساء أسس نمو اقتصادي مدعم بالطلب الخاص، نظرا للنتائج الجيدة التي سجلها الاقتصاد الألماني، وتحسن شروط الاقتراض وتقديم إعانات للدول الأعضاء التي تعاني صعوبات مالية.

كما سيتمكن وضع آليات للتدخل، من طرف اللجنة الأوروبية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، خاصة البرنامج الأوروبي للاستقرار المالي ومحفزات الاستقرار المالي الأوروبي، من تخفيف تأثير الاختلالات المالية التي تعرفها بعض الدول الأعضاء على اقتصاديات منطقة اليورو. غير أن هذه التمويلات المقدمة إلى اليونان وإيرلندا، سيقابلها مخطط شامل لبرنامج التقويم الهيكلي، مصحوبا بإعادة هيكلة الدين العمومي وذلك بمشاركة المستثمرين الخواص. ولمواجهة الاختلالات التي تعرفها ميزانيات دول منطقة اليورو وكذا تأمين الأسواق المالية، تمت تعبئة غلاف مالي إجمالي وصل إلى 750 مليار يورو، حيث ساهم الاتحاد الأوروبي ب 440 مليار يورو، في حين أن صندوق النقد الدولي التزم ب 310 مليار يورو.

وستعرف اقتصاديات منطقة اليورو خلال سنة 2011، انتعاشا بوتيرة متواضعة. وسيواصل الطلب الداخلي وصافي الصادرات دعم النمو الاقتصادي، لتصل مساهمتهما على التوالي إلى 0,9% و 0,5%، حيث لن تتمكن هذه البوتيرة المتواضعة من تقليص معدل البطالة الذي سيصل إلى 10% من الساكنة النشيطة.

وتختلف التوقعات الاقتصادية من بلد لآخر، نتيجة الوضعية المالية للقطاعات العمومي والخاص، ومدى الدعم الذي يمكن أن تمنحه التدابير الماكر واقتصادية لهذا الانتعاش. وفي ظل هذه الظروف، ستواصل السياسة النقدية دعمها القوي للنشاط الاقتصادي، حيث ستبقى معدلات الفائدة في مستويات منخفضة، وذلك بهدف تشجيع الانتقال إلى عوامل النمو البنوية والتي تركز على الاستهلاك والاستثمار الخاص.

وهكذا، فإن مجهود إصلاح المالية العمومية، عبر تطبيق تدابير تقشفية من طرف بعض الدول، من شأنه أن يقلص من دينامية الطلب الخاص.

➤ الاقتصاديات الصاعدة والنامية

واعتمد الانتعاش القوي الذي عرفه الاقتصاد العالمي خلال سنة 2010، كما سبقت الإشارة إلى ذلك على النتائج الجيدة التي عرفت اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، التي سجلت نموا ب 7,1% سنة 2010 و 6,5% سنة 2011.

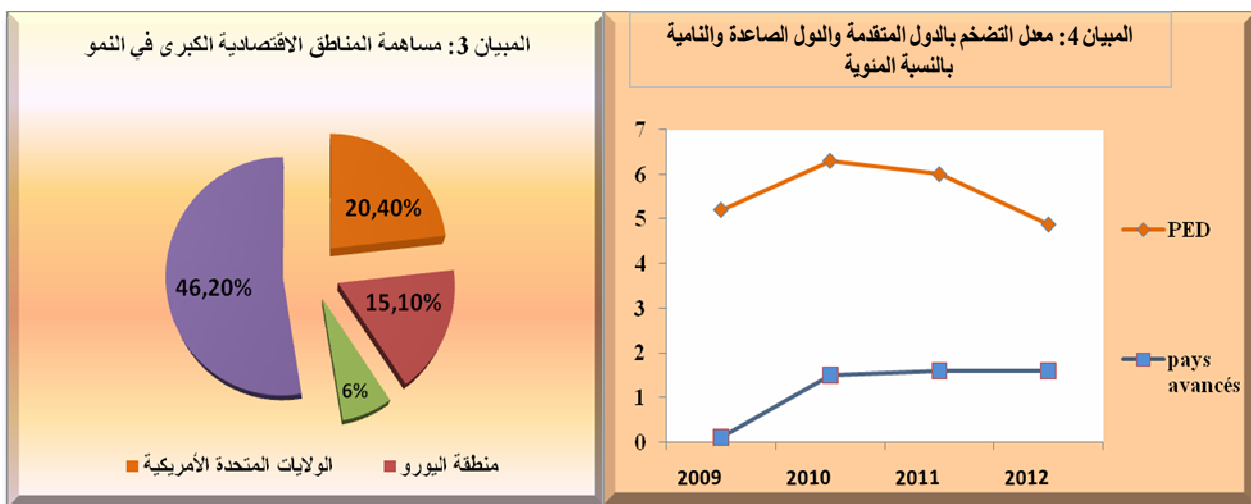
واستفادت اقتصاديات هذه الدول من مخططات النهوض بالطلب الخاص، ومن الطلب الخارجي الوارد من الدول المتقدمة ومن عودة الاستثمارات الخارجية المباشرة. غير أنه يتضح من خلال معطيات الظرفية الاقتصادية الصادرة نهاية سنة 2010، أن الضغوطات التضخمية بدأت تأخذ منحاً تصاعدياً، إلى جانب ارتفاع قيمة العملة في بعض الدول، الشيء الذي سيعيق تنفيذ السياسة النقدية الملائمة للتحكم في التضخم وفي أسعار الموجودات المالية.

وإجمالاً، ستعرف اقتصاديات الدول الآسيوية الصاعدة نموا اقتصاديا بحوالي 8,4% سنة 2011 بعد 9,3% المسجلة سنة 2010. وسيعزز الاقتصاد الصيني نموه خلال سنة 2011 بوتيرة 9,6% عوض 10,3% سنة 2010، نتيجة النتائج الجيدة لاستهلاك الأسر

واستثمارات المقاولات، حيث أصبحت مساهمة الطلب الداخلي مصدرا جديدا للنمو بالنسبة للاقتصاد الصيني، رغم أنه أدى إلى ظهور ضغوطات تضخمية. وبخصوص الصادرات، فإنها ستسجل خلال سنة 2011، مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي⁵. وبالموازاة مع ذلك، سيعرف النشاط الاقتصادي في الهند نموا بنسبة 8,4% سنة 2011 عوض 9,7% سنة 2010، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي مستفيدا من دعم الاستثمار واستهلاك الأسر. غير أن صافي الصادرات سيسجل لأول مرة مساهمة سالبة في النمو، نتيجة تأثير حجم الواردات من مواد التجهيز.

وبخصوص اقتصاديات أمريكا اللاتينية الصاعدة، فإنها ستعرف، خلال سنة 2011 ارتفاعا جديدا في نسبة نموها ب 4,3%، بعدما سجلت انتعاشا ب 5,9% سنة 2010. ويعزى ذلك أساسا إلى تحسن صادرات المواد الأولية وتحسن شروط تمويل الاقتصاد.

وإجمالا، أدت النتائج الاقتصادية الجيدة التي حققتها اقتصاديات الدول الصاعدة إلى استقطاب كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ارتباطا بتباين معدلات الفائدة وتباين معدلات النمو بين اقتصاديات الدول الصاعدة و اقتصاديات الدول المتقدمة على المدى الطويل. غير أن هذه التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال ستؤدي إلى ارتفاع قيمة عملات هذه الدول، الشيء الذي سيؤثر على القدرة التنافسية لصادراتها، باعتبارها محركا للنمو الاقتصادي.



بدأت الصين في نهج مقارنة جديدة لتحسين موقعه على المستوى العالمي وذلك بهدف تقوية وحماية صادراته. وتتمحور هذه المقاربة حول استثمار جزء من احتياطي العملة الصعبة ببعض المناطق الاقتصادية عن طريق شراء سندات الخزينة خاصة في الدول الأعضاء بمنطقة اليورو، كإسبانيا والبرتغال.

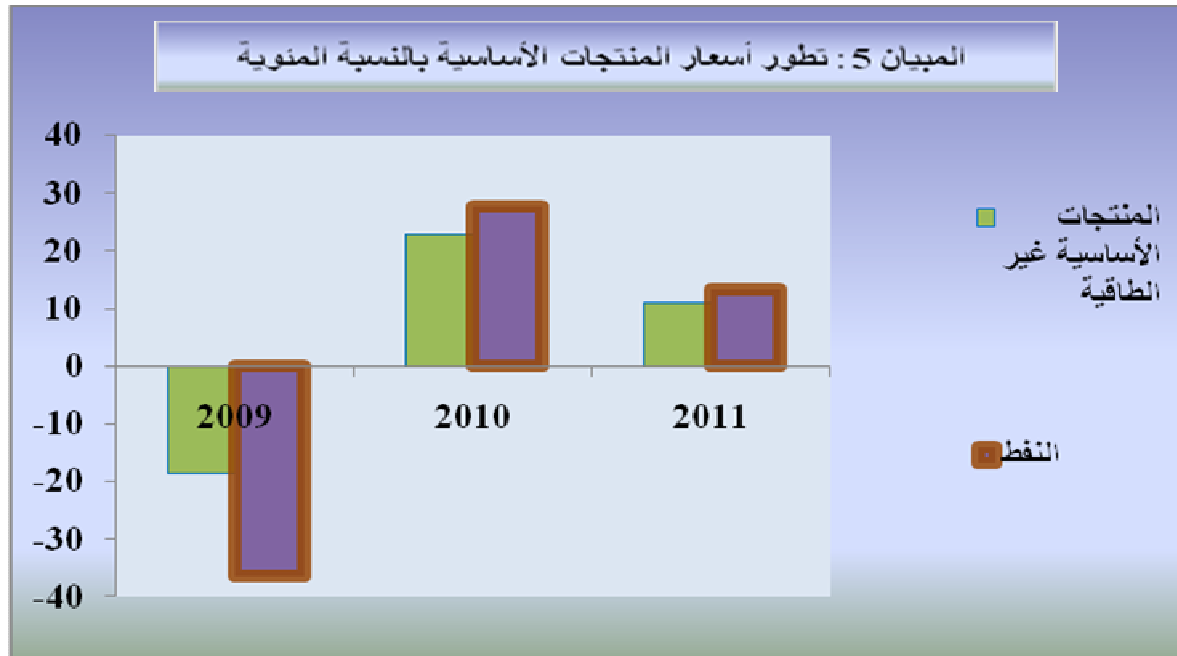
2-1- تطور أسعار المواد الأولية

سيؤدي استمرار نمو الاقتصاد العالمي ب 4,4% سنة 2011، إلى مواصلة التجارة العالمية منحها التصاعدي، حيث ستسجل ارتفاعا بوتيرة 7,1% عوض 12% سنة 2010. وهكذا، سترتفع أسعار المواد الأولية الطاقية، حيث سيصل متوسط سعر النفط الخام إلى 90 دولارا للبرميل عوض 78,93 دولار سنة 2010. كما ستعرف أسعار المواد غير الطاقية زيادة ب 11% سنة 2011 بعدما سجلت ارتفاعا قدر ب 23% سنة 2010.

وستمكن السياسات المالية الحالية الحذرة المعتمدة من طرف الدول المتقدمة من التحكم في معدل التضخم في حدود 1,6% سنة 2011. في حين سيستقر ارتفاع هذه الأسعار في حدود 6% سنة 2011 عوض 6,3% سنة 2010 بالنسبة للدول الصاعدة والنامية.

كما ستصل قيمة اليورو مقابل الدولار إلى 1,39 سنة 2011 عوض 1,33 سنة 2010، ويعزى ذلك أساسا، إلى اعتماد سياسة نقدية توسعية.

ويبين المبيان التالي تراجعا لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية في أفق سنة 2012.



2- تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010

1-2- النمو الاقتصادي

عرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010 تباطؤًا طفيفًا في وتيرة نموه، بعد سنتين من النمو المضطرد. وتبين تقديرات نمو النشاط الاقتصادي، ارتفاعًا للناتج الداخلي الإجمالي ب 3,3% سنة 2010 عوض 4,9% سنة 2009 و 5,6% سنة 2008.

وقد مكنت الحسابات الفصلية الوطنية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية الاقتصادية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2010، من توقع حدوث تباطؤ في بعض الأنشطة الاقتصادية، خاصة القطاع الأولي وقطاع البناء وبعض فروع الصناعات التحويلية والتجارة. كما ساهمت هذه الحسابات في إبراز تحسن نشاط بعض القطاعات، خاصة المعادن والسياحة والنقل وبعض فروع الصناعات التحويلية.

ومكنت هذه الحسابات الفصلية من تتبع زمني لتباطؤ نمو الناتج الداخلي الإجمالي، حيث تراجع النمو من 3,6% خلال الفصل الأول إلى 3% خلال الفصل الثاني والثالث. وإجمالًا، يعزى تباطؤ النشاط الاقتصادي الوطني بتراجع نمو القطاع الأولي ب 7,1% مقارنة بالنتائج الجيدة المسجلة سنة 2009، وإلى انتعاش الناتج الداخلي الإجمالي الغير الفلاحي ب 5% سنة 2010 عوض 1,3% سنة 2009.

1-1-2- الأنشطة غير الفلاحية

عرفت الأنشطة غير الفلاحية خلال سنة 2010 انتعاشًا ملحوظًا نتيجة تحسن النمو للأنشطة الثانوية، خاصة الفوسفات ومشتقاته وبعض الصناعات التحويلية واستمرار دينامية أنشطة القطاع التالثي.

➤ القطاع الثانوي

عرفت أنشطة القطاع الثانوي (المعادن والطاقة والصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية)، انتعاشًا بنسبة 6,6% بعد أن سجلت انخفاضًا بنسبة 4,7% سنة 2009. ويعزى هذا إلى انتعاش أنشطة قطاع المعادن والطاقة والأشغال العمومية وبدرجة أقل

قطاع البناء وبعض فروع الصناعات التحويلية (الصناعات الكيماوية والكهربائية والالكترونية).

وعرف قطاع المعادن توسعا في إنتاج الفوسفات بحوالي 80% نتيجة الارتفاع الكبير للطلب الخارجي على الفوسفات الخام ومشتقاته. وهكذا، وصل رقم معاملات المكتب الشريف للفوسفات 35,6 مليار درهم سنة 2010، بزيادة بلغت 96,6% مقارنة مع 2009 نتيجة ارتفاع صادرات الفوسفات الخام إلى 9 ملايين درهم عوض 4,4 مليار درهم سنة 2009. كما عرفت أنشطة المواد المعدنية الأخرى، التي تمثل 20% من إجمالي إنتاج قطاع المعادن، خلال سنة 2010، نموا مستقرا. وإجمالا، سجلت القيمة المضافة لقطاع المعادن ارتفاعا بحوالي 41% سنة 2010 بعد انخفاض بنسبة 23,8% سنة 2009.

ومن جهته، سجل قطاع الطاقة نموا بنسبة 11%، نتيجة ارتفاع ملحوظ لأنشطة تكرير النفط، قدر بحوالي 25% وزيادة في إنتاج الكهرباء قدرت ب 12% سنة 2010. ويمكن تفسير هذه الزيادة بتحسّن الطلب الداخلي على الطاقة، خاصة الصناعات التحويلية واستهلاك الأسر.

ونظرا لتواضع الطلب الوارد من اقتصاديات منطقة اليورو، لم تستفد الصناعات التحويلية، كثيرا من انتعاش الطلب الخارجي، باستثناء بعض فروع الأنشطة، كالصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية والصناعات الكهربائية والإلكترونية. وقد ساهمت هذه الصناعات بشكل كبير في الارتفاع القوي الذي عرفته الصادرات من ب 30,8% سنة 2010. كما ارتفعت صادرات مشتقات الفوسفات ب 96% حيث وصلت إلى 26,6 مليار درهم سنة 2010 عوض 13,6 مليار درهم سنة 2009. ويعزى هذا أساسا إلى ارتفاع متوسط السعر ب 37,4% للحامض الفوسفوري و 52,9% للأسمدة الكيماوية. وبالموازاة مع ذلك، عرفت صادرات الأسلاك الكهربائية زيادة ب 42,9% والمكونات الإلكترونية ب 23,7%. وإجمالا، سجلت القيمة المضافة للصناعات التحويلية، خلال سنة 2010، نموا قدر ب 2,2%.

ومن جهته، واصل قطاع البناء والأشغال العمومية تباطؤه، حيث لم ترتفع قيمته المضافة، خلال سنة 2010 سوى بحوالي 1,8% عوض 3,4% سنة 2009 و 9% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2005-2008.

وتعزى هذه الوتيرة إلى دينامية قطاع الأشغال العمومية التي استفادت من ارتفاع إجمالي الاستثمار العمومي ب 20,4% ليصل إلى 162,5 مليار درهم عوض 135 مليار درهم سنة 2009. ويتضح من خلال مؤشرات أنشطة البناء، أن هذا القطاع، عرف انخفاضا في إنتاج السكن الاجتماعي بحوالي 37% واستقرارا لمبيعات الاسمنت ونمو متواضعا للقروض على السكن ب 8,7% عوض نمو ب 33,8% كمتوسط سنوي للفترة 2006-2009.

وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الجديد للنهوض بالسكن الاجتماعي، عبر تدابير تنظيمية وتحفيزية لتشجيع العرض، لم تتمكن بعد من إعطاء دفعة قوية لهذا القطاع. وخلال سنة 2010، تم إنجاز 226.425 وحدة سكنية، منها 100.000 وحدة اجتماعية واقتصادية، في حين سجلت سنة 2009 إنجاز 360.627 وحدة، منها 156.606 وحدة اجتماعية، أي بانخفاض بلغ حوالي 37%.

➤ القطاع الثالثي

عرف القطاع الثالثي تحسنا طفيفا في وتيرة نموه قدرت ب 4,4% عوض 3,9% سنة 2009. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أنشطة الخدمات التسويقية ب 4,5% عوض 3,2% سنة 2009 وإلى زيادة الخدمات غير التسويقية (الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية)، حيث قدر نموها 4% سنة 2010.

و في هذا الإطار، عرف النشاط السياحي انتعاشا ملحوظا سنة 2010، حيث بلغ عدد السياح الوافدين ارتفاعا ب 11% ليصل إلى 9,3 مليون سائح. كما ارتفع عدد الليالي السياحية، بنفس الوتيرة، مقابل تراجع ب 3% خلال سنة 2009. وبالتالي ارتفعت المداخل السياحية بنسبة 6,1% لتصل إلى 56 مليار دولار درهم عوض 52,8 مليار درهم سنة 2009.

وبالموازاة مع ذلك، ارتفعت القيمة المضافة لقطاع البريد والمواصلات، خلال سنة 2010 بنسبة 7%، حيث سجل قطاع الاتصالات، الذي عرف خلال السنوات الأخيرة نشاطا مكثفا ومتواصلا، رقم معاملات وصل إلى 35,6 مليار درهم مقابل 32,9 مليار درهم سنة 2009. ووصل عدد المنخرطين في الهاتف المحمول، نهاية شتبر إلى 30,5 مليون مقابل 25 مليون سنة 2009، أي بمعدل نمو وصل إلى 21,6%. وارتفع عدد المشتركين بالهاتف الثابت بنسبة 9,2% ليصل إلى 3,7 مليون، في حين عرف عدد مشتركى الانترنت زيادة بنسبة 57,1% ليستقر في 1,6 مليون منخرط.

من جهته، سجل قطاع النقل انتعاش ملحوظا بجميع مكوناته، الجوي والطريقي والسككي والبحري. وتجدر الإشارة إلى أن رقم معاملات شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية ارتفع بنسبة 6%، حيث عرفت ابتداء من يوليوز 2010، وتيرة نمو متسارعة. وبالمثل، واصلت أنشطة السكك الحديدية ديناميتها نتيجة تحسن نشاط نقل المسافرين الذي تجاوز 30 مليون مسافر، وتوسع أنشطة الشحن ب 30% خلال سنة 2009.

ولم تعرف الخدمات التسويقية الأخرى، خاصة التجارة والأنشطة المالية، سوى نمو طفيف قدر على التوالي ب 2,1% و 1,8% خلال سنة 2010. وبالإضافة إلى ذلك، عرفت القيمة المضافة للخدمات غير التسويقية (الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية)، ارتفاعا بحوالي 4% عوض 7,6% سنة 2009. وبالتالي، ستؤدي هذه التطورات إلى تقليص وتيرة نمو القطاع الثالثي، التي قدرت ب 4,4% عوض 5,2% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2006-2009.

2.1.2. القطاع الأولي

سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا ب 7,1% خلال سنة 2010، نتيجة التطورات المتباينة للإنتاج في جميع مكونات هذا القطاع. ويتعلق الأمر بتراجع إنتاج الزراعات النباتية مقارنة بالنتائج الاستثنائية للموسم الفلاحي السابق، في حين ارتفاع إنتاج تربية الماشية والصيد البحري. وهكذا سجل إنتاج الحبوب انخفاضا ب 27% ليستقر في

75 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2010/2009. في حين واصلت أنشطة تربية الماشية منحها التصاعدي، نتيجة تحسن مساحات المناطق الرعوية وارتفاع إنتاج اللحوم.

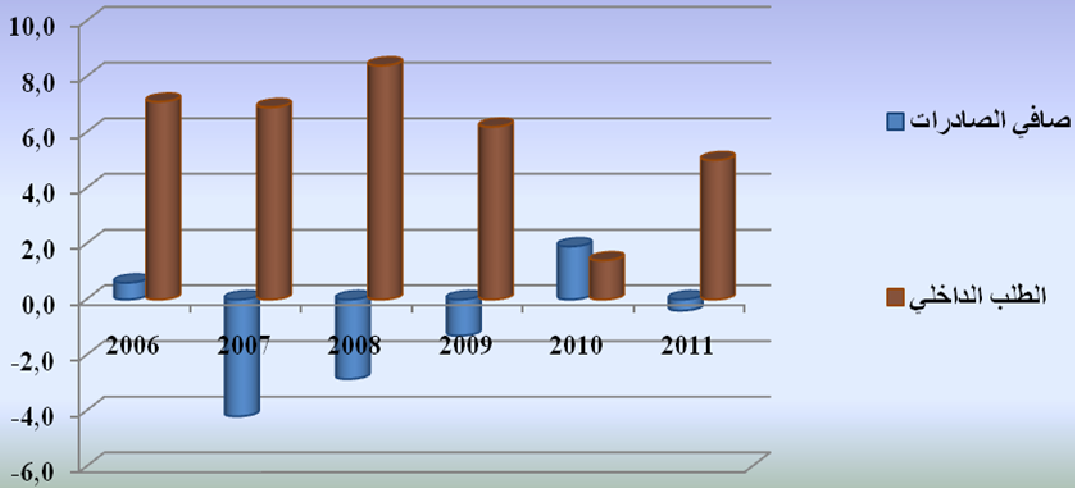
وبالموازاة مع ذلك، عرفت أنشطة الصيد البحري تحسنا سنة 2010، حيث ارتفع حجم إنتاج هذا القطاع خلال الأحد عشر شهرا الأولى بحوالي 3,2%، في حين لم تسجل قيمة الإنتاج سوى تحسنا طفيفا ب 0,8%. كما عرفت صادرات منتجات الصيد البحري زيادة ب 2%، لتصل إلى 12 مليار درهم.

2-2- تطور مكونات الناتج الداخلي الإجمالي

أدى انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي إلى تحفيز الطلب الخارجي، الذي سجل لأول مرة، مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، تقدر ب 1,9 نقطة، نتيجة الارتفاع الملحوظ لقيمة صادرات السلع والخدمات ب 21,2%، لتتجاوز بذلك الزيادة التي عرفت الواردات والتي قدرت ب 12,4% سنة 2010. كما ساهم هذا الانتعاش في تحسن الطلب الداخلي، عبر تحسن مداخيل الأسر مستفيدة من ارتفاع التحويلات الجارية، التي تعتمد أساسا على تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

وهكذا، عرف الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا ب 3,8% عوض 5,6% سنة 2009، نتيجة انخفاض وتيرة نمو الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية والتي سجلت فقط نسبة 1,8% عوض 11,2% سنة 2009. كما ارتفع استهلاك الأسر ب 4,4%، في حين أن التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، الذي استفاد من الزيادة التي سجلها إجمالي الاستثمار العمومي سنة 2010، عرف ارتفاعا بمعدل 3,5% عوض 2,5% المسجلة سنة 2009. وعموما، عرف الطلب الداخلي الحقيقي تحسنا ب 1,3%، حيث بلغت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي 1,4 نقطة فقط سنة 2010 عوض 6,2 نقطة سنة 2009.

المبيان 6: المساهمة في النمو الاقتصادي بعدد النقط



وعلى مستوى تمويل الاقتصاد، عرف الادخار الوطني زيادة ب 5,8% سنة 2010، نتيجة ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي ب 4,1% بالأسعار الجارية وتحسن المداخيل الواردة من باقي العالم ب 21,8%. وبالتالي، بلغ معدل الادخار الوطني نسبة 31,5% سنة 2010 عوض 31% سنة 2009.

وأخذا بعين الاعتبار للانخفاض الطفيف الذي سجله معدل الاستثمار الإجمالي والذي بلغ 34,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 عوض 35,6% سنة 2009، عرفت حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني تحسنا، لتنتقل من 5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009 إلى 2,7% سنة 2010. وبالتالي تحسنت وضعية المالية الخارجية للبلاد، والتي ساهمت في تقليص حاجيات السيولة في السوق النقدي التي شهدتها خلال بداية سنة 2010.

3- الآفاق الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2011

سيعرف النشاط الاقتصادي الوطني خلال سنة 2011، تحسنا في وتيرة نموه، نتيجة استمرار تحسن الأنشطة غير الفلاحية، مستفيدة من التدابير المدرجة في القانون المالي لسنة 2011 ومن انتعاش إنتاج القطاعين الثانوي والثالثي و من التطور الإيجابي لمؤشرات المحيط الدولي. كما ستتميز سنة 2011 بارتفاع طفيف للأسعار الداخلية، غير أن نفقات الموازنة المرصودة لدعم أسعار، ستمكن من التحكم في مستوياتها. وسيتم الحفاظ على التوازنات المالية مما سيمكن من تعزيز استقرار الإطار الماكر واقتصادي الوطني.

1.3- الفرضيات المعتمدة في التوقعات

ترتكز توقعات النمو الاقتصادي خلال سنة 2011 على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بتطور الموسم الفلاحي والمالية العمومية والسياسة النقدية، وكذا العوامل الخارجية التي تميز المحيط العالمي.

◀ **الموسم الفلاحي 2010-2011** : سيستفيد الموسم الفلاحي 2010-2011 من الظروف المناخية الملائمة التي عرفتها بداية هذا الموسم، حيث يبدو حجم التساقطات المطرية ملائما، من حيث توزيعه في الزمان والمكان إلى غاية شهر يناير 2011. وهكذا سيصل إنتاج الحبوب، حسب سيناريو متوسط إلى 70 مليون قنطار. وبالإضافة إلى ذلك ستستفيد أنشطة القطاع الأولي الأخرى من التدابير المعتمدة في إطار مخطط المغرب الأخضر. ومن جهته، سيعرف قطاع الصيد البحري دينامية جديدة، مستفيدا من التدابير المتبعة في إطار مخطط "هليوتيس".

◀ **المالية العمومية**: كل المقترضات الجبائية والمالية وتلك المتعلقة بالسياسة الاقتصادية⁶ المسطرة في القانون المالي لسنة 2011 تم اعتمادها في إعداد هذه التوقعات. ويتعلق الأمر خاصة بالزيادة في أجور الوظيفة العمومية بحوالي 7%،

⁶ قام القانون المالي لسنة 2011 بتقليص النفقات العمومية (غير الأجور 2010)، وبمواصلة تشجيع الاستثمار العمومي وتخفيض النفقات الجبائية على المقاولات الصغرى.

وبارتفاع استثمارات الإدارات العمومية ب 21,4% لتستقر في حدود 48 مليار درهم و برصد 17 مليار درهم لدعم الأسعار، وكذا بتعزيز استثمارات المؤسسات العمومية.

◀ **السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف:** سيمكن إتباع سياسة نقدية حذرة لضمان تمويل ملائم لحاجيات المتعاملين الاقتصاديين، إلى جانب تدخل الدولة عبر نفقات الموازنة، من التحكم في الارتفاع المرتقب لأسعار البترول وللمواد الأساسية في الأسواق العالمية. موازاة مع ذلك، ستمكن مرونة سياسة سعر الصرف من تنفيذ السياسة النقدية وتحسين اندماج القطاع المالي الوطني في دينامية الأسواق المالية العالمية.

◀ **العوامل الخارجية:** سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ارتفاعا بحوالي 6%، في حين ستسجل أسعار الواردات زيادة، حيث سينتقل متوسط سعر البترول الخام من 79 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 90 دولارا سنة 2011. وعموما ستسجل أسعار المواد الغذائية الأساسية الأخرى ارتفاعا جديدا ب 11% عوض زيادة ب 23% سنة 2010. ومن جهتها، ستنتقل قيمة اليورو مقابل الدولار من 1,33 سنة 2010 إلى 1,39 سنة 2011. وفي هذا السياق، يتوقع أن يواصل طلب السياحة العالمية الموجه نحو المغرب وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ارتفاعاتها بوتيرة مدعمة ستصل إلى حوالي 11%. كما ستعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي وصلت إلى 32 مليار درهم سنة 2010، زيادة جديدة ب 8% سنة 2011، لتستقر في حوالي 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

2.3- النمو الاقتصادي

استنادا إلى هذه الفرضيات، سيسجل الاقتصادي الوطني خلال سنة 2011، نموا ب 4,6% عوض 3,3% سنة 2010. ويتعلق الأمر بسيناريو متوسط لنمو الناتج الداخلي الإجمالي للسنة الجارية، وذلك بناء على فرضية السيناريو المتوسط لإنتاج الحبوب.

1.2.3- القطاعات غير الفلاحية: الأنشطة الثانوية والثالثية

سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي نمواً ب 5% سنة 2011 . ويعزى هذا التطور أساساً إلى التوقعات الملائمة التي يتوقع أن تحققها الأنشطة الاقتصادية، والتي ستستفيد من تحسن المحيط الدولي وتعزيز الطلب الداخلي بعد التباطؤ المسجل سنة 2010.

➤ القطاع الثانوي

سيتميز القطاع الثانوي بعودة ديناميته ، ليس فقط في قطاع الطاقة والمعادن بل أيضاً في قطاع الصناعات التحويلية والبناء. وستستعيد القيمة المضافة للقطاع الثانوي نموها الطبيعي، حيث سترتفع ب 3,8% بعد أن سجلت 6,6% سنة 2010 وانخفضت بحوالي 4,7% سنة 2009. وتعزى هذه النتيجة إلى عودة الطلب العالمي الموجه نحو المغرب إلى مناه المعاد والى ارتفاع الإنتاج الوطني نتيجة تنفيذ استراتيجيات التنمية القطاعية.

وهكذا ستستفيد الصناعات التحويلية من انتعاش قطاع الصناعات الغذائية والنسيج، نتيجة تعزيز الطلب الأوروبي. كما ستواصل الصناعات الأخرى، التي سجلت انتعاشاً ملحوظاً خلال سنة 2010، نتائجها الجيدة، ارتباطاً بتحسّن المحيط الخارجي وتأثير البرامج التعاقدية لمختلف الصناعات، في إطار المخطط الوطني للتنمية الصناعية⁷.

وسيمكن خلق أقطاب جديدة للتنافسية في مختلف أنحاء المملكة، إلى جانب انطلاق برامج تمويل خاصة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة (برامج امتياز ومساندة)، من تسجيل الصناعات التحويلية لمعدلات نمو مهمة.

ومن جهته، سيعرف قطاع المعادن الذي سجل انتعاشاً سريعاً خلال سنة 2010، زيادة طفيفة في قيمته المضافة ب 5% سنة 2011 عوض 41% سنة 2010. وستستفيد أنشطة هذا القطاع من الطلب الخارجي ومن الإستراتيجية الجديدة للمكتب الشريف للفوسفات في إطار برامجه الاستثمارية الضخمة. ولتنمية قدراته الإنتاجية في قطاع المعادن

⁷ وتهدف هذه الإستراتيجية إلى النهوض بالمهن العالمية بالمغرب (صناعة السيارات، والصناعات الفضائية والالكترونية والنسيج والجلد والصناعات الغذائية).

والصناعات التحويلية للفوسفاط، يتوقع المكتب الشريف للفوسفاط استعمال تقنيات استخراج جديدة وعمليات تصنيع جديدة لمشتقات الفوسفاط (الأسمدة والحامض الفوسفوري). وفيما يتعلق بالمعادن الأخرى، سيحفز ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية إنتاجها، وبالتالي، سيتمكن قطاع المعادن من تعزيز معدل نموه خلال سنة 2011.

وبخصوص قطاع الطاقة، فإنه سيسجل وتيرة نمو مدعمة، نتيجة دينامية النشاط الاقتصادي الداخلي وتنفيذ إستراتيجية الطاقة، تهدف إلى تأمين التوازن بين العرض والطلب على الطاقة وتحسين الفعالية الطاقية. كما تسعى هذه الإستراتيجية إلى إدماج المغرب في نظام الطاقة الأورو متوسطي وتعزيز أسس التعاون الإقليمي، عبر التنمية الإستراتيجية للبنية التحتية للنقل وتخزين موارد الطاقة.

وفيما يتعلق بقطاع البناء والأشغال العمومية، فإنه سيسجل خلال سنة 2011 تسارعا لوتيرة نموه، نتيجة تعزيز الاستثمار العمومي والنهوض ببرامج السكن الاجتماعي في إطار البرامج التعاقدية في مختلف جهات المملكة. وتهدف البرامج الاستثمارية في قطاع السكن أساسا إلى:

- إدخال آليات جديدة لدعم السكن الاجتماعي بهدف تحقيق 150 ألف وحدة سكنية اجتماعية في أفق 2012 ؛
- مواصلة البرنامج الخاصة بالأقاليم الجنوبية 2008-2014، بتكلفة قدرت ب 3,38 مليار درهم، تم تمويلها بالكامل من طرف الدولة؛
- وضع برنامج استعجالي 2010-2011، لمواجهة إشكالية السكن غير اللائق.

➤ القطاع الثالثي :

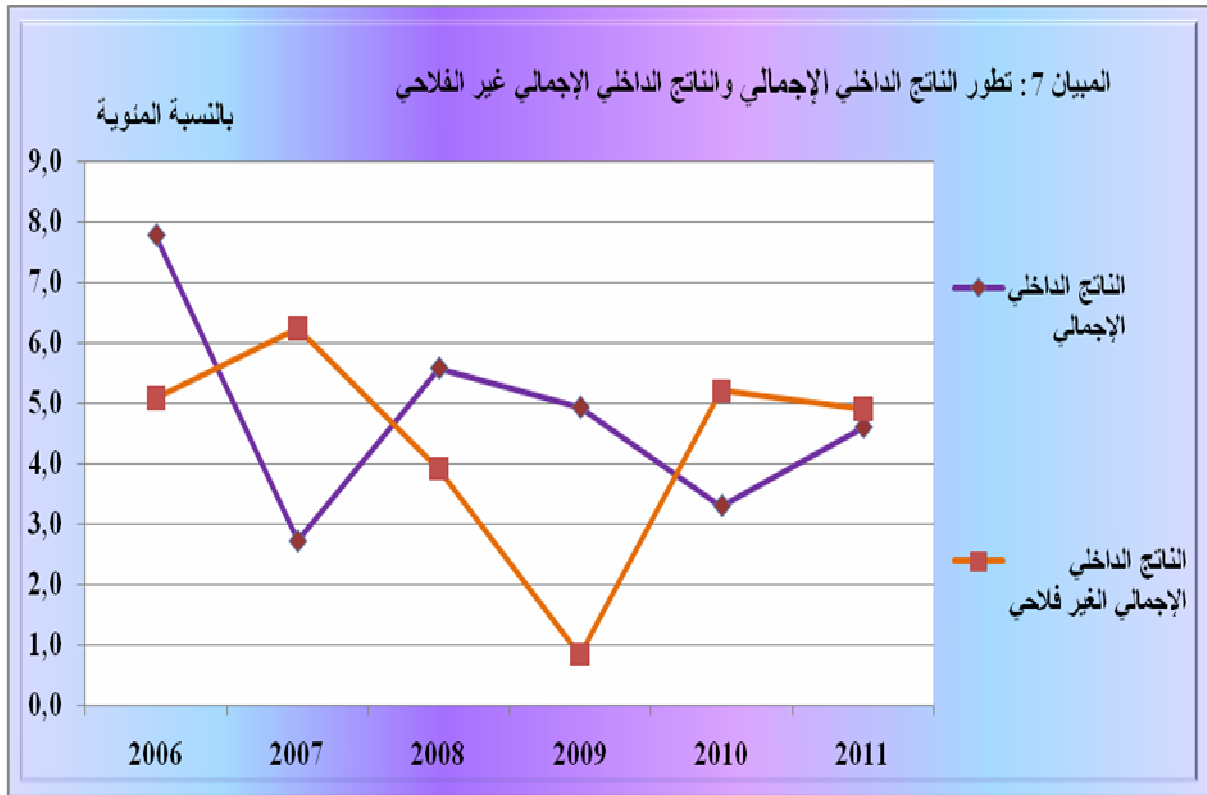
ستسجل الخدمات التسويقية والخدمات غير التسويقية، نموا ب 5,5% سنة 2011 عوض 4,4% سنة 2010، نتيجة تعزيز النتائج الجيدة لأنشطة الاتصالات والنهوض بأنشطة القطاع السياحي وكذا تحسين الأنشطة المالية وأنشطة التجارة والنقل.

ستواصل أنشطة القطاع السياحي، منحها التصاعدي، التي عرفتة خلال بداية 2010، مستفيدة من الظرفية الملائمة للأفاق الإيجابية للسياحة الدولية. وستسجل أهم مؤشرات هذا

القطاع خلال سنة 2011 تحسنا، نتيجة تدابير الدعم الممنوحة للمشاريع السياحية ومواصلة تنفيذ الأوراش المبرمجة والمدعمة من طرف الدولة (مخططات "مدائن وبلادي...).

وستتميز سنة 2011 بانطلاق الإستراتيجية الجهوية لرؤية 2011-2020. وفي هذا الإطار، سيتم تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز الاستثمارات المحلية وخلق رؤية دولية، عبر البرامج المخصصة لكل منطقة سياحية.

ومن جانبه، سيعرف قطاع النقل انطلاق الإستراتيجية الوطنية للوجستيك سنة 2011 التي تمت المصادقة عليها أواخر سنة 2010 بهدف تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي في مجال النقل والوجستيك وخفض التكاليف اللوجستكية من 20% إلى 15% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي هذا الإطار، سيتم، خلال سنة 2011، إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستكية، مهمتها وضع مخطط لتوزيع هذه الأنشطة عبر تهيئة 70 محطة في 18 مدينة في أفق سنة 2015.



3-2-2-القطاع الأولي

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، اعتمدت توقعات الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011، على فرضية 70 مليون قنطار كإنتاج الحبوب عوض 75 مليون قنطار المسجلة سنة 2010. وعرفت بداية الموسم الفلاحي 2010 -2011، ظروفًا ملائمة توهي بأن المحاصيل ستتجاوز معدل السنوات الأخيرة. فقد بلغت التساقطات المطرية المسجلة إلى غاية شهر دجنبر 2010، 247 ملم عوض 137 ملم المسجلة خلال سنة عادية، حيث وصلت نسبة ملاءة السدود ذات الاستعمال الفلاحي إلى 77%. وبلغت المساحات المزروعة، خلال نفس الفترة، 4 ملايين هكتار أي بزيادة 50% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق.

وهكذا عرفت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي نموا ب 2% بعد الانخفاض الذي سجلته خلال سنة 2010 والذي قدر ب 7,1%. ويعزى هذا التطور إلى المساهمة الإيجابية لأنشطة تربية الماشية والصيد البحري وإلى تعزيز إنتاج الزراعات الأخرى. وستستفيد هذه الأنشطة من انطلاق مشاريع مخطط المغرب الأخضر⁸ ومخطط هليوتيس، وخاصة من تسريع وتيرة الاستثمار العمومي والخاص بهذه القطاعات.

وبخصوص اندماج القطاع الفلاحي الوطني في محيطه الخارجي، تم إنجاز خطوات مهمة في إطار إبرام اتفاقية جديدة بين المغرب والاتحاد الأوروبي خلال السنة الحالية. والتي ستمكن المغرب من الرفع من وتيرة نمو صادراته من المنتجات الغذائية نحو الأسواق الأوروبية.

3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي

سيواصل الطلب الداخلي خلال سنة 2011، دعمه للنمو الاقتصادي الوطني، نتيجة انتعاش الاستثمار الإجمالي وتعزيز دينامية استهلاك الأسر. وموازة مع ذلك، سيسجل الطلب الخارجي سنة 2011 مساهمة شبه منعدمة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك

⁸ ويتعلق الأمر بمشاريع مخطط المغرب الأخضر. كما قام القرض الفلاحي بوضع وسائل جديدة للتمويل، عبر منتج "تمويل الفلاح"، لصالح صغار الفلاحين (100000 فلاح) والذين يجدون صعوبات في الحصول على تمويل بنكي.

بعد المساهمة الموجبة ب 1,9 نقطة سنة 2010. ويعزى هذا التطور إلى عودة نمو الصادرات من السلع إلى منحها الطبيعي بعد ارتفاعها المسجل سنة 2010 وأيضا إلى تسارع وتيرة زيادة الواردات سنة 2011، نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

1.3.3- الاستهلاك النهائي الوطني

سيعرف حجم الاستهلاك النهائي الوطني نموا ب 4,9% عوض 3,8% سنة 2010، نتيجة الارتفاع المرتقب لاستهلاك الأسر المقيمة بحوالي 5,5%، والتحسين الطفيف للاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ب 2,9%. وعموما، سيساهم الاستهلاك النهائي الوطني، الذي يمثل 75,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، ب 3,7 نقط في النمو الاقتصادي عوض 2,8 نقط سنة 2010.

2.3.3- الاستثمار الإجمالي

وسيسجل الاستثمار الإجمالي (المتكون من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون) خلال سنة 2011، منحا تصاعديا، بعدما عرف تراجعا ملحوظا سنة 2010. وهكذا سيرتفع حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بوتيرة 6,5% عوض 3,5% سنة 2010، لتصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى نقطتين عوض 1,1 نقطة سنة 2010. وبالمثل، ستتحسن المساهمة السالبة للتغير في المخزون لتصل إلى -1,1 نقطة سنة 2011 عوض -2,5 نقط سنة 2010.

ويمكن تفسير دينامية الاستثمار، بزيادة استثمارات الإدارات العمومية ب 21,4%، وبالنهوض بالاستثمار الخاص، ارتباطا بالانتعاش المرتقب لأنشطة البناء وارتفاع استثمارات الاستراتيجيات القطاعية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وستواصل سياسة الاستثمارات العمومية تعزيزها للطلب الداخلي. وفي هذا الإطار يرتقب خلال سنة 2011 خلق صندوق لدعم الاستثمارات، سيتم تمويله بنصف مداخيل الخوصصة والذي سيمكن من جلب الاستثمارات الخارجية والمشاركة في تمويل بعض مشاريع الاستراتيجيات القطاعية. وسيساهم القطاع العمومي، بشكل كبير في مجهود الاستثمار، حيث سيصل الغلاف المالي الإجمالي إلى 166,3 مليار درهم سنة 2011.

3.3.3- التجارة الخارجية

ستستفيد المبادلات الخارجية للمغرب من مواصلة التجارة العالمية لديناميتها، رغم المنحى التصاعدي لأسعار النفط وبعض المواد الأولية. وفي هذا السياق، ستسجل الواردات من السلع والخدمات والتي تستفيد من التأثير المضاعف الناتج عن تعزيز الطلب الداخلي، زيادة بوتيرة مرتفعة بحوالي 13,5%. وموازية مع ذلك، ستعرف الصادرات، خلال سنة 2011، تباطؤا لوتيرة نموه لتسجل 9,4% عوض 20,5% المسجلة سنة 2010.

وبالتالي، سيعرف عجز الموارد، المعبر عنه برصيد المبادلات من السلع والخدمات، خلال سنة 2011، تفاقما ليستقر في 11,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 10,3% سنة 2010.

3-4- تمويل الاقتصاد

1.4.3- الدخل الوطني الإجمالي المتاح والادخار الوطني

تفرز توقعات سنة 2011، ارتفاعا للاستهلاك النهائي الوطني بالقيمة (استهلاك الأسر واستهلاك الإدارات العمومية) بحوالي 7,8% والتي تفوق وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي والذي سيرتفع ب 7,2%. وبالتالي، ستسجل حصة الادخار الداخلي بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي منحا تنازليا، حيث ستنقل من 24,6% سنة 2010 إلى 24,1% سنة 2011.

غير أن أهمية المداخل الصافية الواردة من باقي العالم ستؤدي إلى تغطية تراجع معدل الادخار الداخلي. وستمثل هذه المداخيل 7,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 6,9% سنة 2010، نتيجة ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وبالتالي ستساهم في ارتفاع الدخل الوطني الإجمالي المتاح ب 8,1% وهي وتيرة تفوق تلك التي سيسجلها الاستهلاك النهائي الوطني.

وهكذا، سيصل معدل الادخار الوطني إلى 32% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 31,5% سنة 2010. غير أنه يبقى أقل من معدل الاستثمار الذي سيستقر في حدود 35,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 34,2% سنة 2010. وبالتالي، سيفرز حساب الادخار والاستثمار عجزا في التمويل، سينتقل من 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 3,6% سنة 2011.

2.4.3- المالية العمومية

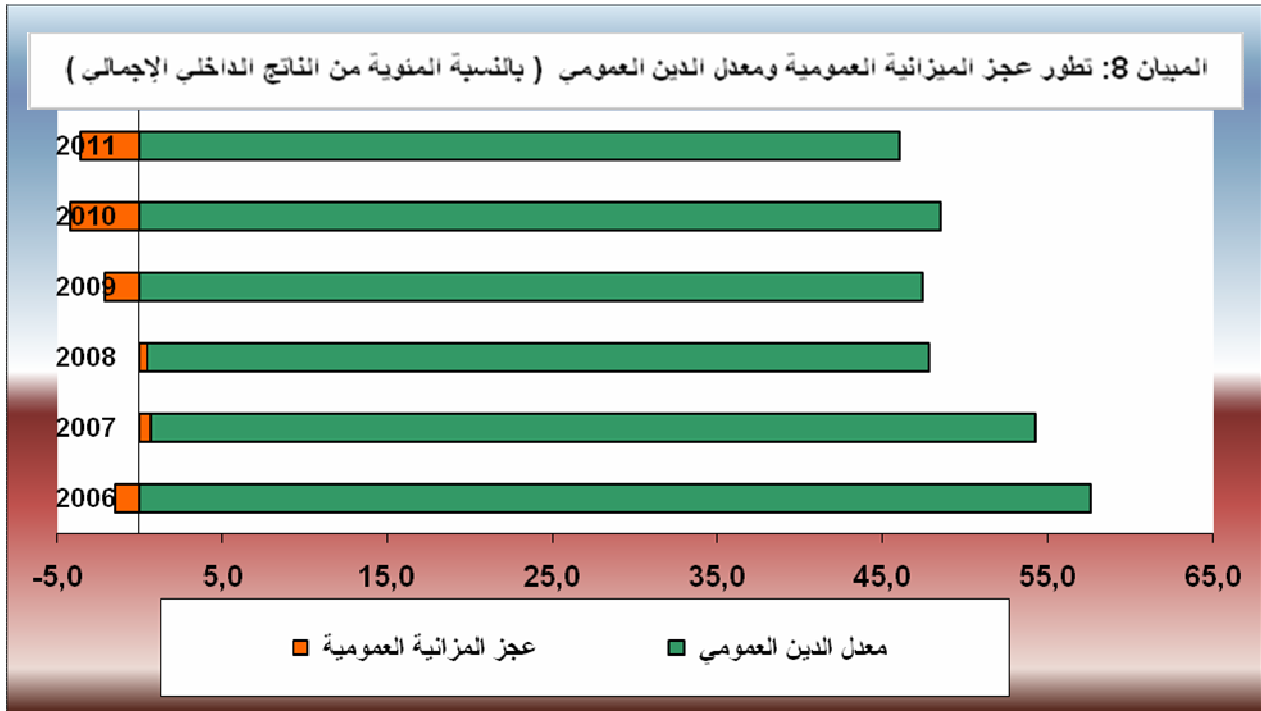
وتتدرج السياسة المالية للدولة، خلال سنة 2011، في إطار قوانين المالية السابقة، والتي تهدف، رغم تقلص هوامش المالية، إلى الحفاظ على التوازنات الماكر واقتصادية ودعم القدرة الشرائية للأسر ومواصلة سياسة الأوراش الكبرى للبنية التحتية.

ولتعزيز حكمة المالية العمومية للدولة، تمت المصادقة على مجموعة من الإصلاحات، والتي تهتم أساسا:

- مواصلة أشغال تهيئ القانون الأساسي الجديد للمالية،
- خلق صندوق لدعم الاستثمارات،
- إنشاء القطب المالي بالدار البيضاء، لصالح المقاولات المالية، المصدرة للخدمات والتي ستستفيد من إعفاء كامل على الضريبة على الشركات خلال الخمس سنوات الأولى: ويتوقع ولوج المؤسسات لهذا القطب خلال النصف الأول من سنة 2011.
- إقامة نظام جبائي لصالح الشركات الصغرى، خاصة تخفيض الضريبة على الشركات من 30% إلى 15%.
- انطلاق مخططات الادخار الثلاثة (مخطط الادخار للأسهم ومخطط الادخار للسكن ومخطط الادخار للتربية والتعليم).

وفي هذ الإطار، ستسجل النفقات الجارية العمومية نفس المستوى الذي عرفته خلال سنة 2010، لتمثل 21,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، نتيجة ارتفاع معتدل لكتلة الأجور ب 7% وترشيد النفقات الأخرى لغير المأجورين، وكذا تراجع طفيف لنفقات الموازنة المعتمدة في القانون المالي. وستعرف نفقات استثمارات الإدارات العمومية ارتفاعا ب

21,4% سنة 2011. وإجمالاً، وأخذاً بعين الاعتبار لتحسن المداخيل الجارية بحوالي 8%، سيعرف العجز الإجمالي لميزانية الدولة، تحسناً طفيفاً، لينتقل من 4,2% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3,6% سنة 2011.

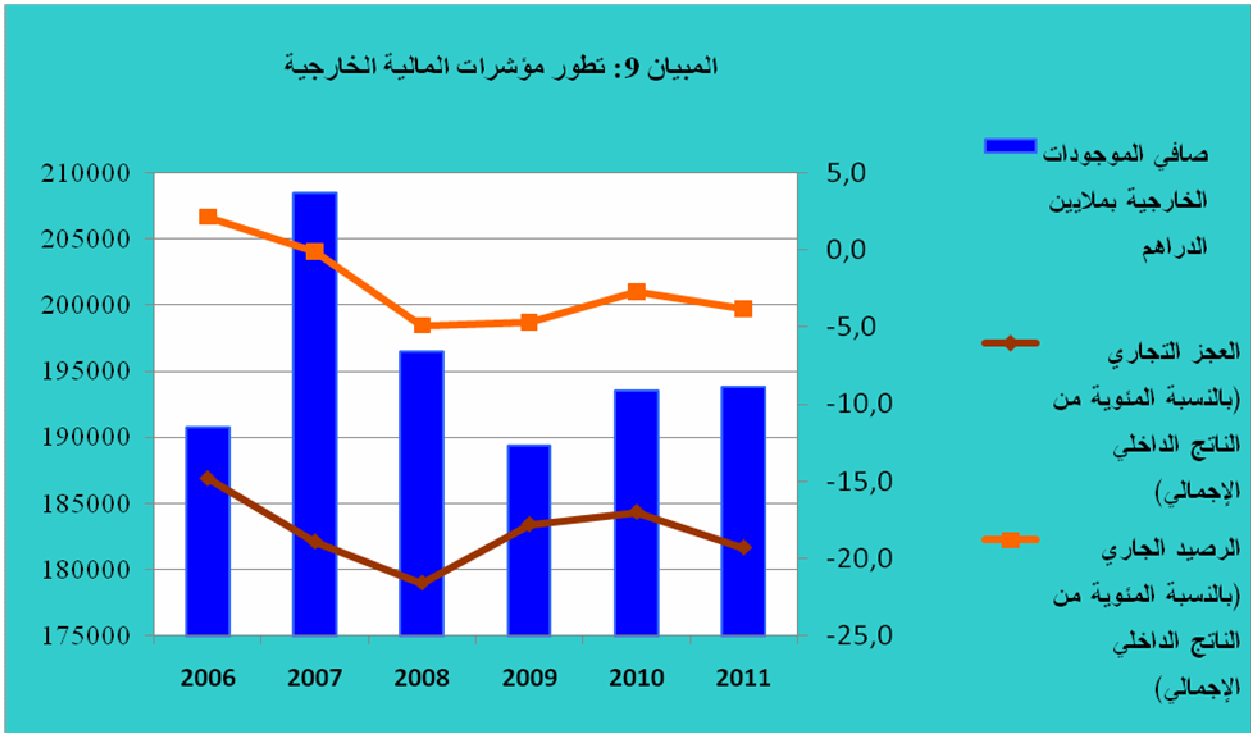


3.4.3- المالية الخارجية

سيفرز ميزان الأداءات خلال سنة 2011، تفاقماً لعجز رصيد العمليات الجارية، الذي سيصل إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 2,7% سنة 2010. ويعزى هذا المنحى إلى زيادة العجز في الموارد، الذي سيمثل 11,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 10,3% سنة 2010. وبالتالي، فإن الفوائض المسجلة في حساب الخدمات والتحويلات الجارية، سوف لن تتمكن من تغطية العجز البنوي للميزان التجاري.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العمليات المالية تميزت خلال سنة 2010 بانتعاش مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الخاصة، التي وصلت إلى 37 مليار درهم عوض 28 مليار درهم سنة 2009. وهكذا ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 29% سنة 2010 لتصل إلى 32,5 مليار درهم، في حين أن نفقات الاستثمار والقروض الخاصة بلغت 24 مليار درهم سنة 2010، أي بارتفاع كبير ب 83,9%

بالمقارنة مع سنة 2009. وإجمالاً، سيعزز هذا المنحى التصاعدي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خلال سنة 2011، نتيجة أهمية تدفقات رؤوس الأموال الموجهة نحو الدول الصاعدة واستقرار الإطار الماكرو اقتصادي للمغرب.



4.4.3- الكتلة النقدية ومقابلاتها

عرف السوق النقدي خلال سنة 2010، تراجعاً ملحوظاً للكتلة النقدية، التي ارتفعت بحوالي 4,8% عوض 14,5% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2005-2008. ويعزى هذا المنحى إلى شبه استقرار لصافي الموجودات وتباطؤ القروض على الاقتصاد والتي لم ترتفع سوى ب 7,4% عوض 19,2% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2006-2009.

وفي هذا الإطار، ستعرف الكتلة النقدية خلال سنة 2011، ارتفاعاً ب 9% عوض 12,6% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2005-2009. ويمكن تفسير هذا المنحى بالزيادة التي ستعرفها القروض على الاقتصاد ب 10% واستقرار لصافي الموجودات الخارجية.

وعلى ضوء هذه الآفاق الاقتصادية لسنة 2011، تجدر الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

➤ استئناف الأنشطة غير الفلاحية لنموها التصاعدي، وذلك بعد التراجع الذي عرفته نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، وخاصة الخدمات التسويقية. وإن تسجيل قطاعات الصناعات التحويلية غير الصناعات الغذائية والنسيج معدلات نمو مرتفعة سنة 2010، كان نتيجة دينامية صادرات المواد نصف المصنعة والمصنعة. ولكن هذه الانجازات تستحق التقدير خارج التأثير الميكانيكي لمعدلات النمو السلبية المسجلة سنة 2009.

➤ وبالمثل سيواصل الطلب الداخلي مساهمته في النمو الاقتصادي، لكن بوتيرة أقل مما كانت عليه سابقا، مما يستوجب طرح تساؤلات حول قدرات الاقتصاد الوطني على المحافظة على نمو يركز على الطلب الداخلي. وبالتالي، يعتبر النهوض بالصادرات شرطا أساسيا لضمان التمويل الكافي للاقتصاد الوطني وتعزيز نموذج للنمو يركز على الطلب الداخلي، خاصة الطلب الخاص؛

➤ وإضافة إلى ذلك، يتضح أن حاجيات التمويل ترتبط بالمنحى التنازلي لمعدل الادخار الداخلي المسجل في السنوات الأخيرة. كما أن الاستهلاك النهائي الوطني يمتص بصورة متزايدة حصة مهمة من الدخل الوطني، مما يقلص من الموارد الداخلية المتاحة لدعم جهود الاستثمار. وبالتالي ستستمر الفجوة بين الادخار الداخلي ومعدل الاستثمار لتتنقل من 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط خلال الفترة 2004-2007 إلى 11,5% بين سنتي 2008 و2011.

➤ إلى حد الآن، يتم تمويل الفجوة بين الاستثمار الخام والادخار الداخلي جزئيا عبر صافي المداخل الواردة من باقي العالم التي تمثل نسبة 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي. ورغم ذلك بقي جزء من حاجيات التمويل يقدر بحوالي 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي تم تمويله عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة

والقروض الأجنبية. وتتطلب التطورات المرتبطة بالمحيط الدولي التي لا زالت مخاطر ركوده كبيرة، المصادقة على سياسات ملائمة لتعبئة جيدة للادخار الداخلي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنه سيتم تحيين تقديرات المجاميع الماكرو اقتصادية لسنة 2010 من طرف المندوبية السامية للتخطيط في ربيع 2011، بعد حصر معطيات الحسابات الوطنية لسنة 2010. وبخصوص التوقعات الاقتصادية لسنة 2011، سيتم مراجعتها خلال شهر يونيو في إطار إعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2012.

الملحقات الإحصائية

المحيط الدولي
النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى
(بالنسبة المئوية)

2011**	2010*	2009	2008	الدول أو مجموعة الدول
4,4	5,0	-0,6	2,8	- العالم.....
2,5	3,0	-3,4	0,2	- الاقتصاديات المتقدمة.....
3,0	2,8	-2,6	0,0	- الولايات المتحدة الأمريكية.....
1,5	1,8	-4,1	0,5	- منطقة الأورو.....
1,6	4,3	-6,3	-1,2	- اليابان.....
6,5	7,1	2,6	6,0	الدول النامية.....
8,4	9,3	7,0	7,7	- آسيا.....
9,6	10,3	9,2	9,6	منها الصين الشعبية.....
5,5	5,0	2,8	5,5	- إفريقيا جنوب الصحراء.....
4,6	3,9	1,8	5,0	- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
4,3	5,9	-1,8	4,3	- أمريكا اللاتينية.....

المصدر : الأفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي، يناير 2011
(*): تقديرات، (**): توقعات

تطور الأسعار والتجارة العالمية بالحجم (بالنسبة المئوية)

2011**	2010*	2009	2008	البنود
				● أسعار الاستهلاك
1,6	1,5	0,1	3,4	- الاقتصاديات المتقدمة.....
6	6,3	5,2	9,2	- الدول النامية.....
7,1	12	-10,7	2,9	● التجارة العالمية بالحجم.....
90	78,93	61,8	97,0	● سعر البترول (المتوسط بالدولار للبرميل حسب صندوق النقد الدولي)
				-
1,39	1,33	1,37	1,5	- قيمة اليورو مقابل الدولار.....

المصدر: الأفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي، يناير 2011
(*): تقديرات و(**): توقعات

الاقتصاد الوطني

تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية)

التغير بالنسبة المئوية

2011**	2010*	2009	2008	البـود
2,0	-7,1	29,0	16,6	• القيمة المضافة للقطاع الأولي....
4,9	5,2	0,8	3,9	• القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي...
3,8	6,6	-4,7	3,6	- القطاع الثانوي.....
5,4	4,4	3,9	4,1	- القطاع التالتي.....
4,4	3,1	5,0	5,7	• مجموع القيمة المضافة.....
5,9	4,3	4,6	5,0	• الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات...
5,0	5,0	1,3	4,1	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بالحجم....
4,6	3,3	4,9	5,6	• الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم
2,5	0,8	1,9	5,9	تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي
821530	766460	736206	688843	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بـمليون درهم)
7,2	4,1	6,9	11,8	التغير بـ%.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2011

بنية الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ب %

2011**	2010*	2009	2008	القطاعات
13,2	13,1	16,2	13,4	• الأولي.....
26,3	26,2	24,8	23,7	• الثانوي.....
60,4	60,7	59,0	62,8	• الثالثي.....
100	100	100	100	المجموع

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2011

توازن الناتج الداخلي الإجمالي

(بالأسعار الجارية)

2011**	2010*	2009	2008	البنود
821530	766460	736206	688843	الناتج الداخلي الإجمالي.....
7,2%	4,1%	6,9%	11,8%	
623248	578175	551669	518527	الاستهلاك النهائي الوطني.....
7,8%	4,8%	6,4%	9,8%	
480068	442459	419392	400395	- الأسر المقيمة.....
8,5%	5,5%	4,7%	11,2%	
143181	135716	132277	118132	- الإدارات العمومية.....
5,5%	2,6%	12,0%	5,3%	
258719	237357	226054	227465	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
9%	5,0%	-0,6%	18,1%	
33142	24253	38783	35095	تغير المحزونات.....
277306	253552	210459	258165	صادرات السلع والخدمات.....
9,4%	20,5%	-18,5%	17,2%	
370885	326876	290759	350409	واردات السلع والخدمات.....
13,5%	12,4%	-17%	26,7%	

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2011

- القيمة بملايين الدراهم الجارية- التغير ب%

توازن الناتج الداخلي الإجمالي

(النمو الحقيقي ب %)

2011**	2010*	2009	2008	البنود
4,6	3,3	4,9	5,6	الناتج الداخلي الإجمالي
4,9	3,8	5,6	5,7	الاستهلاك النهائي الوطني.....
5,5	4,4	4,0	6,0	- الأسر المقيمة.....
2,9	1,8	11,2	4,8	- الإدارات العمومية.....
6,5	3,5	2,5	11,5	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
7,9	14,4	-12,3	7,3	صادرات السلع والخدمات.....
6,3	5,7	-6,5	12,2	واردات السلع والخدمات.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2011

مساهمة مجاميع الطلب النهائي في النمو الاقتصادي

(بعدد النقط)

2011**	2010*	2009	2008	البنود
4,6	3,3	4,9	5,6	الناتج الداخلي الإجمالي.....
3,7	2,8	4,2	4,4	الاستهلاك النهائي الوطني.....
3,2	2,5	2,3	3,5	- استهلاك الأسر المقيمة.....
0,5	0,3	1,9	0,9	- استهلاك الإدارات العمومية.....
2	1,1	0,8	3,6	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
-1,1	-2,5	1,7	0,5	تغير المخزونات.....
-0,1	1,9	-1,3	-2,9	المبادلات الخارجية من السلع والخدمات.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2011

**الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته
(بملايين الدراهم الجارية)**

2011**	2010*	2009	2008	البنود
821530	766460	736206	688843	الناتج الداخلي الإجمالي
885885	819419	779698	745150	الدخل الوطني الإجمالي المتاح.....
8,1	5,1	4,6	10,9	التغير ب%.....
623248	578175	551669	518527	الاستهلاك النهائي الوطني.....
210529	193318	184537	170316	الادخار الداخلي بملايين الدراهم.....
24,1	24,6	25,1	24,7	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي...
261221	239017	228029	226623	الادخار الوطني بملايين الدراهم.....
32,0	31,5	31,0	32,9	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2011

حساب ادخار-استثمار

(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2011**	2010*	2009	2008	البنود
35,6	34,2	36,0	38,1	الاستثمار الإجمالي.....
7,8	6,9	5,9	8,2	صافي المداخل الواردة من باقي العالم.....
32	31,5	31,0	32,9	الادخار الوطني.....
-3,6	-2,7	-5,0	-5,2	رصيد التمويل.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2011

المالية العمومية

(دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للجماعات المحلية)

(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2011**	2010*	2009	2008	البنود
20,1	19,9	22,0	25,2	الموارد العادية
19,2	19,5	20,7	24,3	- موارد جبائية.....
20,1	21,4	20,7	22,8	النفقات العادية.....
10,5	10,5	10,2	10,2	- أجور الموظفين.....
5,2	5,4	6,3	5,4	- سلع وخدمات أخرى.....
2,3	2,3	2,4	2,6	- فوائد الدين.....
				- الموازنة.....
2,1	3,3	1,7	4,6	
1,8	0,2	2,9	4,2	- الرصيد الجاري.....
5,9	5,2	6,3	5,5	- نفقات الاستثمار.....
-3,6	-4,2	-2,2	0,4	- الرصيد الإجمالي.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2011

المالية الخارجية

(النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2011**	2010*	2009	2008	البنود
-11,6	-10,3	-11,6	-14,1	- العجز في الموارد
-3,6	-2,7	-4,7	-4,9	-الرصيد الجاري لميزان الأداء.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2011